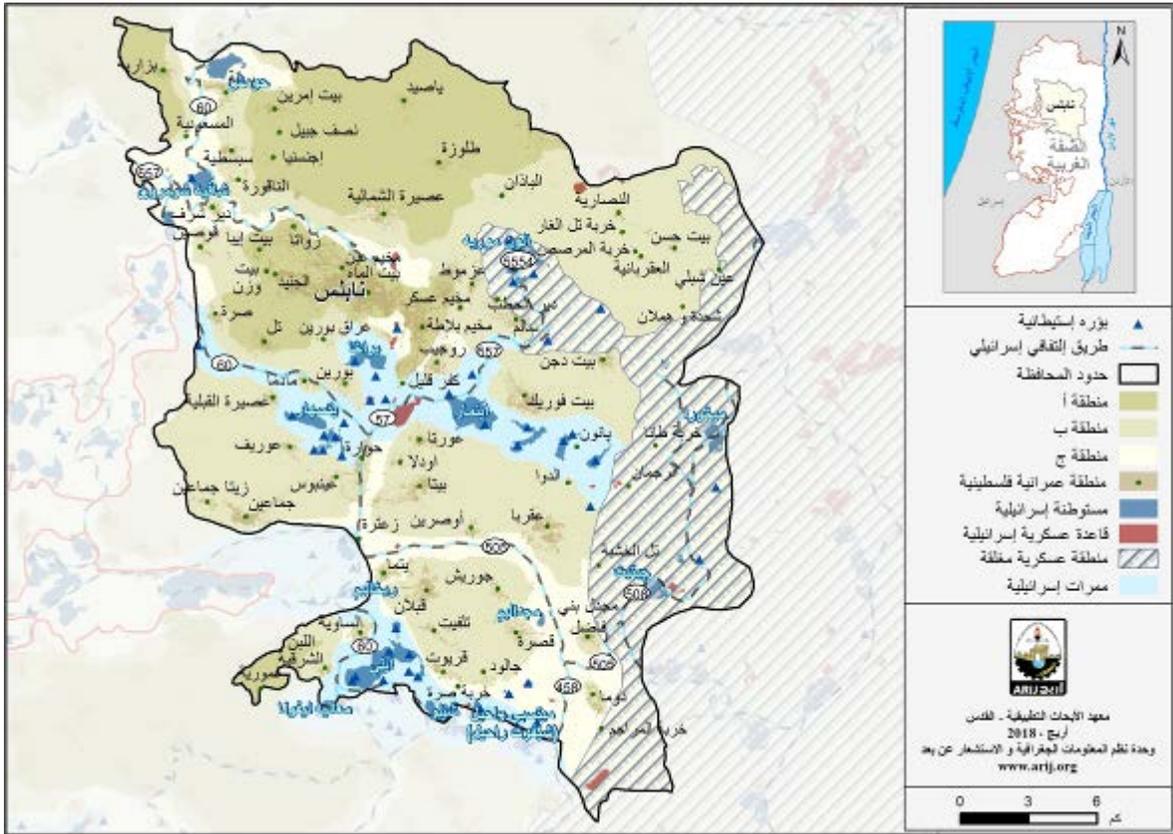




## الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس 2018



معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)

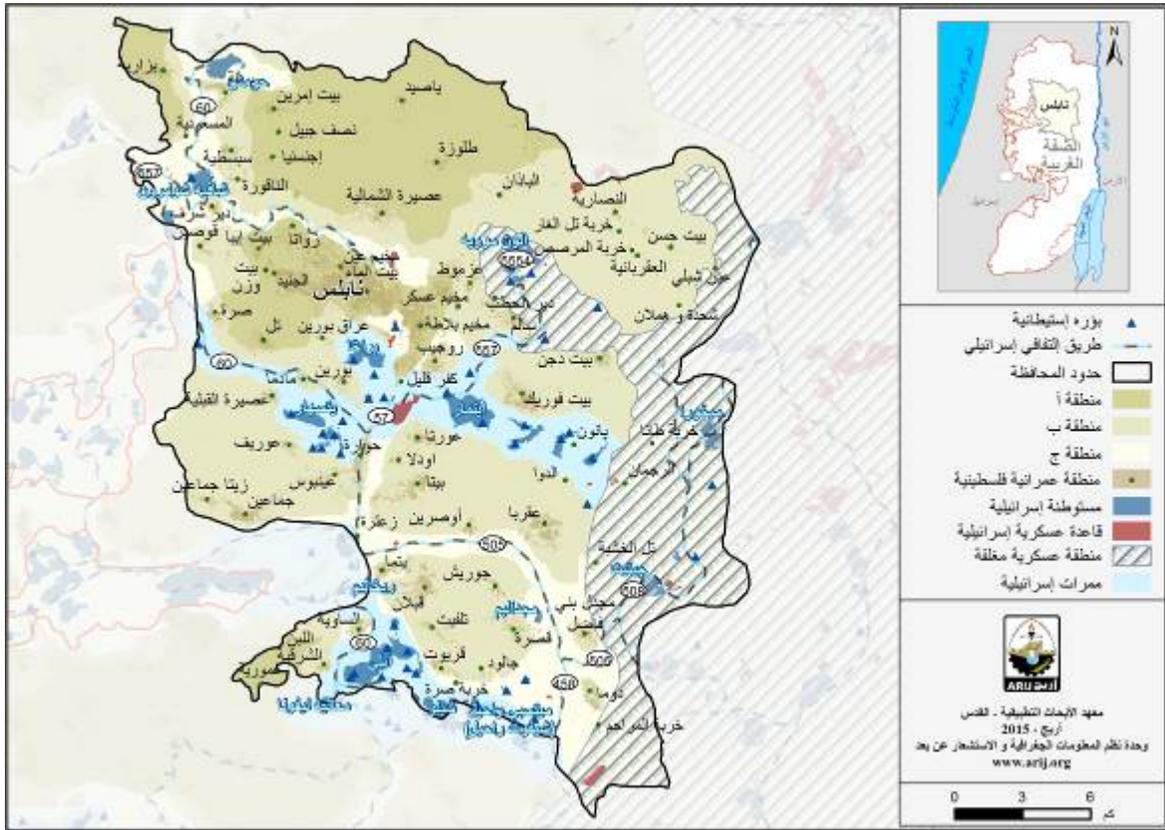
تم تحضير هذا التقرير كجزء من مشروع "الدعوة الى حل مستدام وقابل للحياة للصراع الاسرائيلي – الفلسطيني" والممول من الاتحاد الاوروبي .  
محتويات وطباعة هذا التقرير هي بمعرفة ومسؤولية منفذي المشروع ولا تعكس باي حل من الاحوال وجهة نظر الممول.

## محتوى التقرير

- 1.1 محافظة نابلس: جغرافيا وسكان
- 1.2 محافظة نابلس واتفاقيات أوصلو
- 1.3 النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس
- 1.4 المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس
  - 1.4.1 المخططات الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية في محافظة نابلس
  - 1.4.2 البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس
- 1.5 المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس
  - 1.5.1 المستوطنات الاسرائيلية ذات الاولوية الوطنية في محافظة نابلس
- 1.6 محافظة نابلس ومنطقة العزل الشرقية
  - 1.6.1 استهداف التجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة العزل الشرقية وضمن محافظة نابلس
- 1.7 الممرات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس
- 1.8 الحواجز العسكرية الاسرائيلية والطرق الالتفافية في محافظة نابلس
  - 1.8.1 الحواجز العسكرية الاسرائيلية (المعوقات) في محافظة نابلس
  - 1.8.2 الطرق الالتفافية الاسرائيلية في محافظة نابلس
- 1.9 الاوامر العسكرية الاسرائيلية في محافظة نابلس
- 1.10 اعتداءات المستوطنين الاسرائيلية على الاراضي والممتلكات في محافظة نابلس
- 1.11 ملخص

## 1.1 محافظة نابلس: جغرافيا وسكان

محافظة نابلس هي إحدى محافظات الضفة الغربية الاحد عشر وتقع في الجزء الشمالي الشرقي منها. وتبلغ المساحة الاجمالية للمحافظة 605.1 كم مربع ويطنها اليوم 388,321 مواطن فلسطيني بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. وخلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي الثماني والاربعين، تعرضت محافظة نابلس للعديد من الانتهاكات الاسرائيلية التي هدفت بمجملها للسيطرة على الاراضي الفلسطينية في المحافظة وتعزيز الوجود الاستيطاني على اراضيها. كما شملت الانتهاكات الاسرائيلية اقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية والقواعد العسكرية ومصادرة والممتلكات هذا بالإضافة الى انتهاكات المستوطنين التي أوقعت الخسائر الفادحة بالقطاع الزراعي والحيواني في المحافظة. (خارطة رقم 1)



الخارطة رقم (1): محافظة نابلس

## 1.2 محافظة نابلس واتفاقيات أوسلو

بدأت الانتفاضة الأولى عام 1987 رفضاً من الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وللمطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وفي العام 1991، عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 التي تدعو إلى انسحاب

إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في العام 1967. وعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني كان الجانب الفلسطيني يؤكد فيها على ضرورة وقف الاستيطان باعتباره العنصر الرئيسي الذي يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات.

وفي العاصمة النرويجية أوسلو جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول عام 1993، وتبع ذلك توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة وأريحا. وقد حددت المرحلة الانتقالية بخمس سنوات على أن تنتهي في أيار 1999 بحيث يتم في نهايتها حل العقبات الرئيسية مثل الحدود والمستوطنات واللاجئين والمياه والقدس. فنتج عن اتفاقية أوسلو الأولى (أيار 1994) انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من حوالي 70% من مساحة قطاع غزة ومساحة محدودة من محافظة أريحا.

أما اتفاقية أوسلو الثانية والتي تم توقيعها بتاريخ 28 أيلول عام 1995 تضمنت إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ووضعت جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين. وبناءً على اتفاقية أوسلو الثانية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق وهي:-

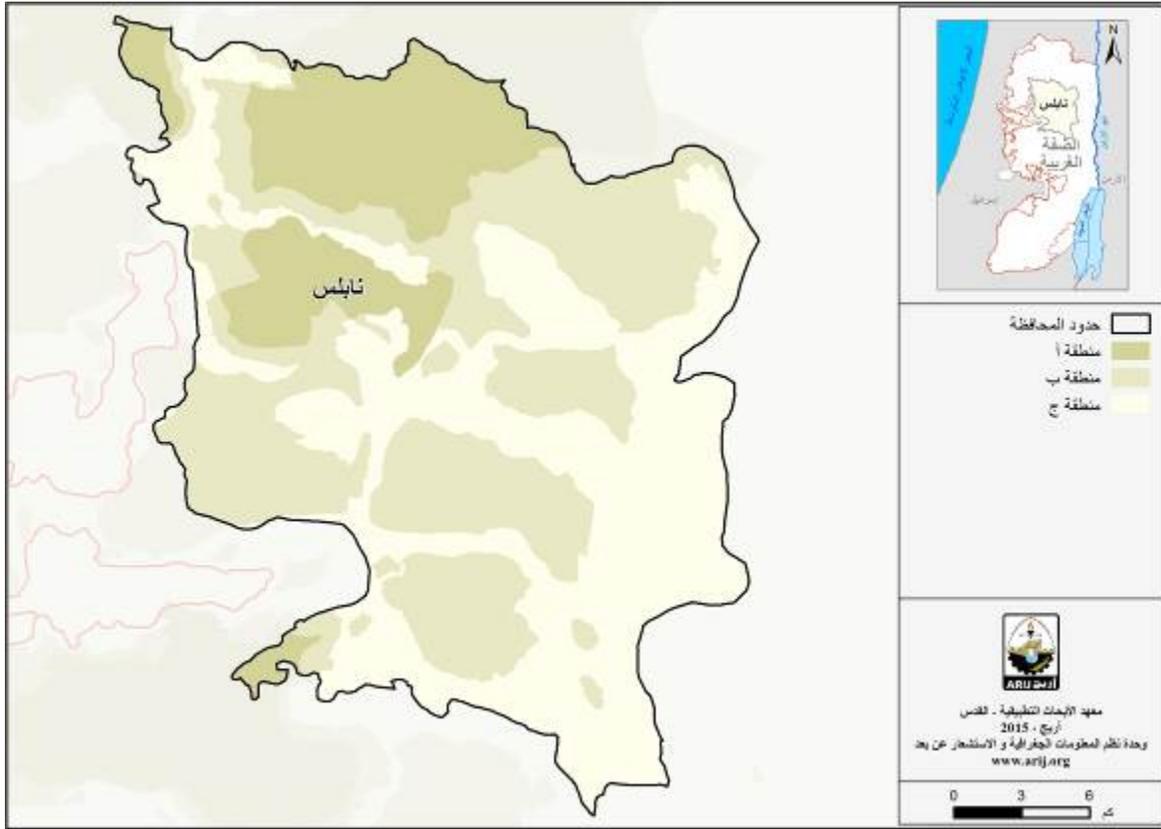
- منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الأمنية و الإدارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.
- منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. و تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على كامل الشؤون المدنية أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.
- ومنطقة ج وهي تغطي باقي المساحة خارج منطقتي أ و ب ولإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنياً و إدارياً وهي تتكون من جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق ريفية المأهولة بشكل محدود.

و بناء على ما سبق، تم تقسيم أراضي محافظة نابلس الى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، حيث تم تصنيف ما مساحته 113.418 كم مربع من أراضي المحافظة كأراضي "أ"، ما نسبته 18.8% من المساحة الكلية للمحافظة، فيما تم تصنيف ما مساحته 239.634 كم مربع من أراضي المحافظة كمناطق "ب"، ما نسبته 39.6% من المساحة الكلية للمحافظة. أما الجزر المتبقي من أراضي المحافظة و البالغ 251.960 كم مربع، ما نسبته 41.6% من أراضي المحافظة فقد تم تصنيفه كمناطق "ج" وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال الا بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الاسرائيلية في محافظة نابلس . والجدير بالذكر أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" هي الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة والتي تشكل مصدر دخل رئيسي للفلسطينيين في المحافظة. الجدول رقم 1 يعرض التقسيم الإداري والسكاني لمحافظة نابلس تبعاً لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (1995):

### جدول (1): التقسيمات الجيوسياسية في محافظة نابلس

النسبة المئوية	المساحة (كم مربع)	التقسيم
18.8	113.418	منطقة أ
39.6	239.634	منطقة ب
41.6	251.960	منطقة ج
0	0	محمية طبيعية
<b>100</b>	<b>605.012</b>	<b>المساحة الكلية</b>

المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان – أريج 2018



الخارطة رقم (2): التقسيمات الجيوسياسية في محافظة نابلس

### 1.3 النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس

استأنفت اسرائيل نشاطاتها الاستيطانية في محافظة نابلس مباشرة عقب احتلالها للاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية) (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة) في العام 1967. ولم تكن النشاطات الاستيطانية على اراضي محافظة نابلس بالعشوائية، بل على العكس، كان لها أهداف واضحة ومخطط لها بهدف خلق وقائع على الارض لا يمكن تغييرها وبالنهاية تؤدي الى تفويض الوجود الفلسطيني وديمومته في المنطقة.

وكان لمحافظة نابلس النصيب الأكبر من النشاطات الاستيطانية التي شملت مصادر الأراضي الفلسطينية للأغراض الاستيطانية المختلفة تمثلت ببناء المستوطنات الاسرائيلية وتوسيع القائم منها هذا بالإضافة الى اقامة البؤر الاستيطانية وشق الطرق الالتفافية واقامة القواعد العسكرية واقتلاع الأشجار المثمرة وهدم المنازل الفلسطينية التي استمرت دون انقطاع خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي. كما طالت الانتهاكات الاسرائيلية جميع قرى ومدن المحافظة واستهداف القطاع الزراعي بشكل خاص.

ففي الفترة ما بين العام 1994 وحتى العام 2018, سجل معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) الانتهاكات الاسرائيلية التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الاراضي والممتلكات في محافظة نابلس, فقامت بمصادرة 40,000 دونما من الاراضي الفلسطينية في المحافظة للأغراض العسكرية المختلفة. كما سجلت (أريج) اقتلاع ما يزيد عن 91,000 شجرة من الاشجار الفلسطينية المثمرة في المحافظة سواء على ايدي قوات الاحتلال أو المستوطنين الاسرائيليين القاطنين في المستوطنات الغير شرعية في المحافظة, هذا بالإضافة الى هدم وتدمير ما يقارب الـ 450 منزلا في المحافظة خلال الفترة ذاتها ناهيك عن المنشآت الحيوانية والزراعية والتجارية التي تم استهدافها ايضا. جدول رقم (2) يظهر الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة نابلس خلال الفترة كانون الثاني 2000 و 2018:-

جدول رقم 2: الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة نابلس خلال الفترة ما بين الاعوام 2018-2000				
العام	الاراضي المصادرة (بالدونم)	الاشجار المقتلعة	المنازل المهتمة	المنازل المخطرة بالهدم
2000	7134	8159	0	2
2001	4260	25360	6	0
2002	308	1350	30	3
2003	44	2725	84	3
2004	727	6165	35	5
2005	9730	4650	5	50
2006	4312	345	16	50
2007	1046	8060	17	3
2008	238	4220	1	8
2009	1989	5697	5	169
2010	864	2496	25	69
2011	659	7697	39	4
2012	3987	1493	17	33
2013	851	6933	7	30
2014	1141	790	24	23
2015	548	903	15	34

126	97	60	693	2016
4	18	3110	1497	2017
4	7	997	196	2018
<b>620</b>	<b>448</b>	<b>91210</b>	<b>40224</b>	<b>المجموع</b>

وحدة مراقبة الاستيطان - أريج،  
قاعدة بيانات الانتهاكات الاسرائيلية - 2018

وفيما يخص المنازل الفلسطينية المهتمة في محافظة نابلس، فقد تعمدت الادارة المدنية الاسرائيلية دائما الى تعقيد اجراءات اصدار تراخيص البناء للفلسطينيين وخصوصا في المناطق المصنفة "ج" التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة (أمنيا واداريا). وفي معظم الاحيان، تُقابل هذه الاجراءات بالرفض. وتبرر الادارة المدنية الاسرائيلية عملية الرفض بسبب عدم موافاة الفلسطينيين المتقدمين للحصول على التراخيص اللازمة الشروط المفروضة على البناء من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية لإصدار تراخيص البناء والتي غالبا لا يتم ايضاحها للمتقدمين للحصول على تراخيص بناء.

والحقيقة أن مواكبة النمو السكاني وخصوصا في المناطق المصنفة "ج"، يجبر المواطن الفلسطيني على البناء لمواكبة هذا النمو دون انتظار التراخيص اللازمة من الادارة المدنية الاسرائيلية، الامر الذي يقود الى مسارعة سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى اصدار اوامر عسكرية لوقف العمل والبناء في هذه المناطق، والذي يعتبر الخطوة الاولى نحو اصدار أوامر الهدم الفعلية، وبالتالي تشريد المئات من العائلات الفلسطينية من المناطق المصنفة "ج"، والتي تشكل قرابة 42% من اجمالي مساحة المحافظة. وبهذا تحقق سلطات الاحتلال الاسرائيلية هدفها الاسمي وهو اخلاء الفلسطينيين من أماكن سكنهم في هذه المناطق وضمها إلى حدود دولة اسرائيل في سبيل التوسع الاستيطاني.

#### 1.4 المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس

نالت محافظة نابلس حصتها من المصادرات الإسرائيلية للأغراض الاستيطانية المختلفة عقب احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية في العام 1967، كان منها بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية. و حتى يومنا هذا، قامت إسرائيل ببناء اثنتي عشر مستوطنة إسرائيلية غير شرعية في محافظة نابلس، يقطنها ما يزيد عن 13 ألف مستوطن وتحتل مساحة اجماليه قدرها 17629 دونما (17.6 كيلومتراً مربعاً)، 2.9% من المساحة الكلية للمحافظة. جدول رقم 3 يبين تفاصيل المستوطنات الاسرائيلية القائمة على أراضي محافظة نابلس:-

جدول رقم 3: المستوطنات الاسرائيلية في محافظة نابلس					
العدد	اسم المستوطنة	تاريخ الانشاء	التعداد السكاني (2018)	مساحة المنطقة العمرانية (2017) (بالدونم)	مساحة المخطط الهيكلي للمستوطنة (بالدونم)
1.	براخا	1982	1769	986	411

3686	1377	1595	1979	الون موريه	.2
8453	3564	1181	1984	ايتمار	.3
1017	927	136	1973	ميخورا	.4
1539	1354	1106	1983	يتسهار	.5
3835	3318	3259	1984	ايلى	.6
2314	1188	315	1973	جيتيت	.7
1032	1014	--	1980	حومش	.8
558	170	153	1984	ميجداليم	.9
4432	1229	600	1992	متسبيه راحيل (شيفوت راحيل)	.10
	1613	2407	1978	شيلو	.11
816	889	792	1977	شافي شمرون	.12
<b>28,093</b>	<b>17,629</b>	<b>13,313</b>		<b>المساحة الكلية</b>	

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, أريخ 2018

### 1.4.1 المخططات الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية في محافظة نابلس

منذ احتلال الأراضي الفلسطينية في العام 1967، استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة موارد عديدة لإنشاء وتوسيع المستوطنات الغير شرعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي لهذا الغرض. ونتيجة لهذه السياسات الاستيطانية، يعيش اليوم أكثر من 800,000 مستوطن إسرائيلي في 198 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها المستوطنات السياحية، هذا بالإضافة الى 220 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي العام 1991، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة مخططات هيكلية للمستوطنات الإسرائيلية بما في ذلك تلك في القدس الشرقية. وشملت هذه المخططات مناطق توسع مستقبلية للمستوطنات الإسرائيلية القائمة مع الاخذ بعين الاعتبار اعتماد مساحات اضافية لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات التي كانت قد شُيدت حتى العام 1991. وبلغ مجموع مساحة المخططات الهيكلية الصادرة من قبل الإدارة المدنية الاسرائيلية آنذاك 486.137 دونما (486.1 كم<sup>2</sup>, 8.6% من مساحة الضفة الغربية الكلية)، وهي سبعة اضعاف مساحة المستوطنات الاسرائيلية التي كانت قائمة حتى العام 1991 والبالغة 69,000 دونما (69 كم<sup>2</sup>, 1.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية).

وفي محافظة نابلس، بلغت مساحة المخططات الهيكلية للمستوطنات الاسرائيلية القائمة ومناطق التوسعات المستقبلية 28,093 دونما (28.093 كم مربع) والتي هي ضعف المساحة الحالية للمستوطنات الاسرائيلية في محافظة نابلس.

## 1.4.2 البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس

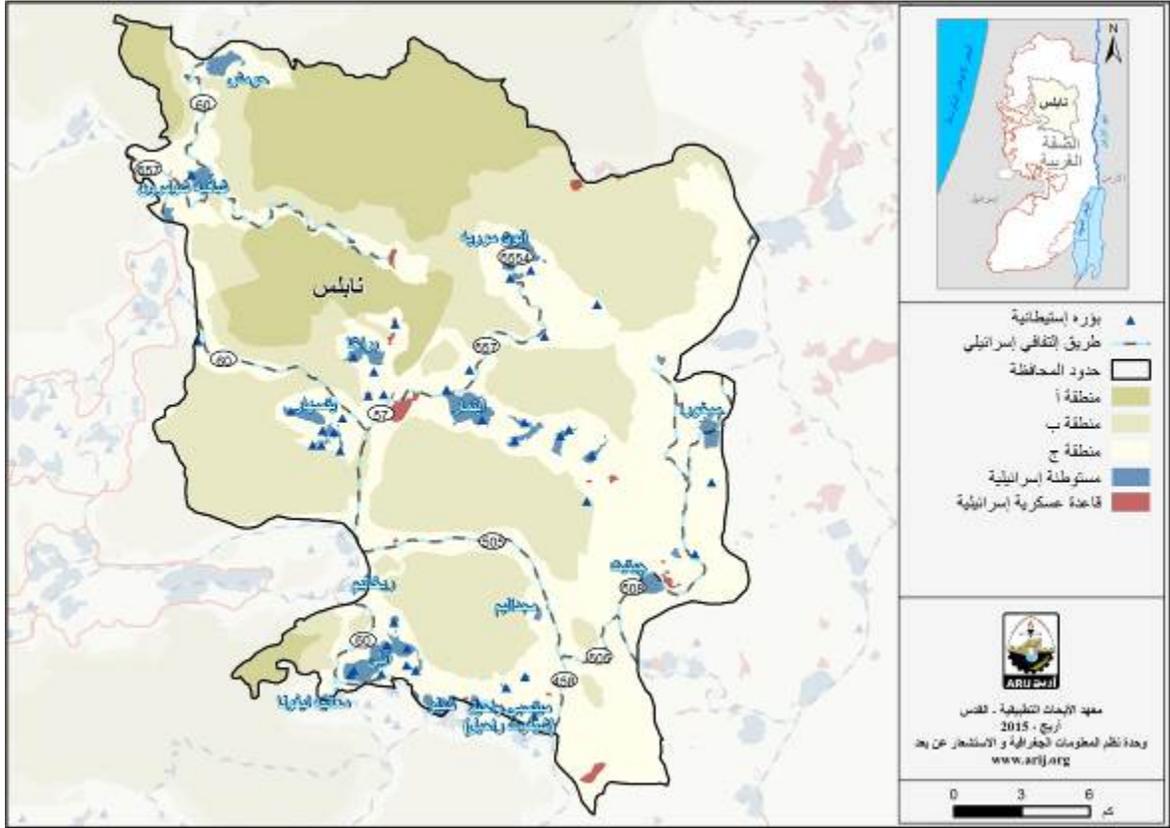
كما قامت إسرائيل في الفترة ما بين الأعوام 1996 و2018 ببناء 43 موقعا استيطانيا في محافظة نابلس والتي باتت تعرف فيما بعد "بالبؤر الاستيطانية" وهي عبارة عن نوى لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين. و توضع هذه الكرفانات بشكل منظم وليس عشوائيا بحيث يتضح أسلوب التخطيط العمراني وتوزيع مرافق البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية فيها. وبذلك يتضح التخطيط المسبق لهذه البؤر مما يفضح النوايا الإسرائيلية في المنطقة. كما تتفرع من المستوطنة الأم وعلى بعد اميال منها عدة مواقع أيضا يتم الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين وتنشأ عليها بؤر استيطانية او مستوطنات جديدة. و الجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية قد اخذ أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة " شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال و المرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني لها و لوجستي لوجودها و استمرارها، و على وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرييل شارون زمام الحكم و أطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها و خاصة أن المذكور قد أصدر نداءً للمستوطنين الإسرائيليين في العام 1998، حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين لاحتلال تلال الضفة الغربية حتى لا تخسر إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. الجدول رقم 4 يعرض البؤر الاستيطانية الاسرائيلية التي تم اقامتها في محافظة نابلس خلال الفترة السابق ذكرها:-

الجدول رقم 4: البؤرة الاستيطانية في محافظة نابلس			
العدد	اسم البؤرة	فترة الانشاء	المستوطنة الام
1	متسبيه يوسف	2007	
2	متسبيه رحبعام شافي شمرون غرب	شباط 2001 - 1996	شافي شمرون
3	نوف حاريم	شباط 2001 - 1996	
4	هانيكودا	شباط 2001 - 1996	
5	تلة 851	شباط 2001 - 1996	
6	تلة 782	شباط 2001 - 1996	
7	جفعات عولام	شباط 2001 - 1996	
8	تلة 836	شباط 2001 - 1996	
9	براخا "ا"	شباط 2001 - 1996	براخا
10	شاليفيت يتسهار شرق	شباط 2001 - 1996	
11	يتسهار جنوب	شباط 2001 - 1996	يتسهار
12	التلة 725	شباط 2001 - 1996	
13	مقطع هيو فيل	شباط 2001 - 1996	

	شباط 2001 - 1996	بالجي مايم (خربة شونا)	14
	شباط 2001 - 1996	ايش كوديش	15
	شباط 2001 - 1996	اهيا	16
	شباط 2001 - 1996	أهوزات شالهيبيت - المزرعة	17
	شباط 2001 - 1996	سني يعقوف	18
	شباط 2001 - 1996	مزرعة سكاني - التلة 792	19
	شباط 2001 - 1996	التلة 777	20
يتسهار	شباط 2001 - 1996	ليهافات يتسهار	21
الون موريه	حزيران 2003 - 2002	جنوب الون موريه	22
	حزيران 2003 - 2002	كيذا - شمال عادي عاد	23
	حزيران 2003 - 2002	جفعات ارنييل - تلة ارنييل	24
ايتمار	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	جنوب شرق ايتمار	25
ايلي	غير معروف	ايلي - الحي الجنوبي الشرقي	26
ايلي	غير معروف	ايلي غرب	27
ايلي	غير معروف	ايلي غرب بالقرب من مستوطنة ايلي	28
	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	هفات جلعاد - مزرعة جلعاد	29
الون موريه	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	الون موريه داروم	30
ايتمار	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	ايتمار شمال - موقع بناء	31
	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	التلة 778	32
	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	هاكارون	33
ايلي	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	هاكارون (جنوب ايلي)	34
	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	هبايت هأدوم	35
يتسهار	شباط 2001 - تشرين الثاني	جنوب يتسهار - متسيه	36

	2002	يتسهار	
الون موريه	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	شمال الون موريه	37
جيتيت	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	شرق جيتيت	38
ميخورا	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	جنوب ميخورا	39
الون موريه	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	الون موريه جنوب	40
ايتمار	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	ايتمار شمال	41
براخا	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	براخا جنوب - عين هورون	42
	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	هبايث هأدوم (البيت الاحمر)	43

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, أريج 2018



الخارطة رقم (3): المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس

## 1.5 المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة نابلس

### 1.5.1 المستوطنات الاسرائيلية ذات الاولوية الوطنية في محافظة نابلس

في الثاني عشر من شهر كانون أول من العام 2009, صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خريطة جديدة تم طرحها من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو للمناطق ذات الأولوية الوطنية في اسرائيل وتقرر منح سلسلة من الفوائد في مجالات الزراعة والصناعة والسكن والتعليم والتطوير والبحث والمخصصات المالية لـ 557 تجمعاً اسرائيلياً، منها 90 مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذا المخطط حوالي 2 مليار شيكل، منها 110 مليون شيكل للمستوطنين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شملت الخريطة جميع المستوطنات الاسرائيلية القابعة بشكل غير قانوني على أراضي محافظة نابلس وهي: براخا وايتمار ومعاليه ليفونا

ويتسهار وجيتيت ومجداليم وحمرا وريخاليم وشافي شمرون وايلي وألون موريه وكفار تفوح وشيلو ومتسبيه راحيل.

والجدير بالذكر انه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الاسرائيلية الى تعزيز البناء الاستيطاني في المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال توفير احتياجاتها اللازمة وتحقيقا لجذب المزيد من المهاجرين اليهود للعيش والعمل فيها، فإنها لا تتوانى عن تهجير فلسطيني المنطقة وتجاهل معيقات التنمية والتطوير والبناء التي تفرضها على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، كما وتجاهل قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا جراء الحرب الاسرائيلية في العام 1967 الى ديارهم الفلسطينية و ترفض الاقرار بحقوقهم بالعودة و تستمر بالتلاعب بديموغرافية المنطقة لصالح مطامعها الاستعمارية.

## 1.6 محافظة نابلس ومنطقة العزل الشرقية

تعود المخططات الاسرائيلية لفصل منطقة الاغوار عن بقية محافظات الضفة الغربية إلى العام 1967، عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وتم التعامل مع هذا المقطع الشرقي للضفة الغربية بشكل مختلف عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أخضع جيش الاحتلال الإسرائيلي هذا المقطع لقوانين اسرائيلية خاصة هذا بالإضافة الى اعلان أجزاء كبير منه كمناطق عسكرية مغلقة. كما تم الاستحواذ على مساحات شاسعة أخرى لغرض اقامة القواعد العسكرية وبناء المستوطنات الإسرائيلية الغير القانونية على الأراضي التي استولت عليها اسرائيل بموجب قانون أملاك الغائبين الذي منح السلطة العسكرية الاسرائيلية حق السيطرة والاحتفاظ بأراضي الغائبين الفلسطينيين<sup>1</sup> حتى لو أن ذلك تم بطريق الخطأ و نتيجة سوء تقدير (بأنها هجرت على سبيل المثال).

و في شهر حزيران من العام 2002، بدأت السلطات الاسرائيلية بتنفيذ سياسة العزل الأحادية الجانب بين إسرائيل و الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوبٍ مقفولة للتكامل الإقليمي بين القرى و المدن الفلسطينية، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية. كما عمدت اسرائيل الى خلق منطقة عزل شرقية على طول امتداد منطقة غور الأردن وذلك من خلال إحكام سيطرة الجيش الإسرائيلي على كافة الطرق المؤدية إلى المنطقة الشرقية من الضفة الغربية و زيادة حجم المعاناة على سكان المنطقة و تقييد حركتهم وحركة منتجاتهم الزراعية.

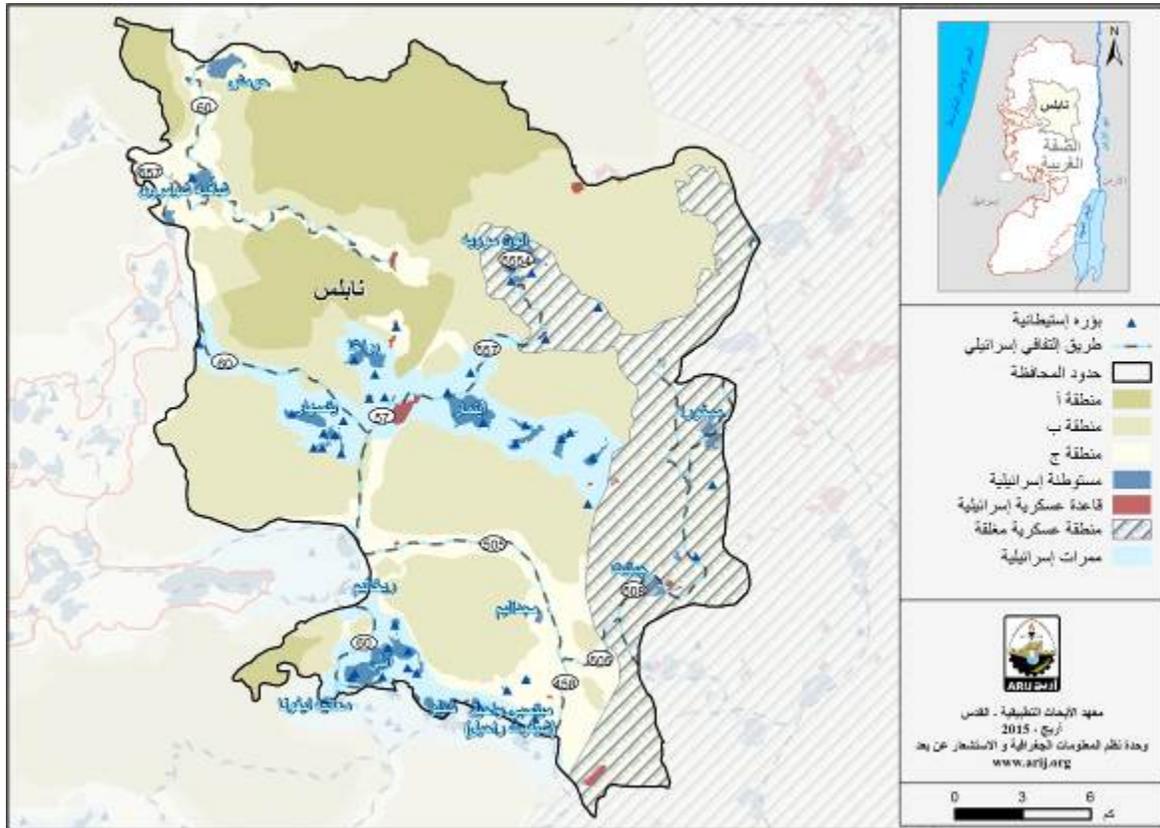
ويمتد البناء الاستيطاني الإسرائيلي في منطقة الاغوار (منطقة العزل الشرقية) من مستوطنة ميخولا في أقصى شمال منطقة الأغوار وانتهاء بمستوطنة متسبيه شاليم في أقصى الجنوب، على الشاطئ الغربي للبحر الميت. و تجدر الإشارة هنا الى أن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة قد شجعت المستوطنين الإسرائيليين على الاستيطان في المنطقة الشرقية للضفة الغربية (منطقة العزل الشرقية) من خلال تقديم حوافز مالية لهم واعفائهم من دفع رسوم معينة كتلك الخاصة بالتعليم. كما شجعت الحكومات الاسرائيلية المستوطنين أيضا على استغلال المناطق الزراعية المجاورة للمستوطنات وزراعتها وفلاحتها وذلك للسيطرة على المزيد من

<sup>1</sup>تعريف كلمة غائب بالشخص الذي ترك إسرائيل قبيل وخلال أو بعد حرب العام 1967

الأراضي الزراعية الفلسطينية في منطقة العزل الشرقية وضمها للمستوطنات وفرض واقع أليم على الأرض.

وتبلغ مساحة منطقة العزل الشرقية 1664 كم مربع (ما نسبته 29.4% من المساحة الكلية للضفة الغربية المحتلة)، منها 1580 كم مربع تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وتمثل 28% من المساحة الكلية للضفة الغربية (5661 كم مربع). وتسيطر إسرائيل على المنطقة من خلال الحواجز العسكرية التي أقامتها على المداخل الرئيسية التي تصل منطقة العزل الشرقية بمحافظات الضفة الغربية.

ويقع الجزء الشرقي من محافظة نابلس ضمن ما أصبح يعرف اليوم "بمنطقة العزل الشرقية". ويغطي هذا الجزء ما مساحته 103.2 كم مربع (17.1% من المساحة الكلية لمحافظة نابلس). وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأراضي في منطقة العزل الشرقية تم الإعلان عنها "مناطق عسكرية مغلقة" من قبل الحكومة الإسرائيلية في العام 1967. وعليه، منعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المخططات التطويرية الفلسطينية في المنطقة وتعذر على الفلسطينيين الوصول إليها. الخارطة رقم (4)



## 1.6.1 استهداف التجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة العزل الشرقية وضمن محافظة نابلس

عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية و قطاع غزة في العام 1967, استهدفت اسرائيل المنطقة الشرقية في الضفة الغربية وذلك من خلال الاعلان عن مساحات شاسعة من منطقة الاغوار 'منطقة عسكرية مغلقة' بقصد إيقاف التطور العمراني الفلسطيني في المنطقة والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين وتهجيرهم من أماكن سكنهم حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الاستيطانية وتعزيز وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شكلت هذه السياسة عائقاً أمام نمو التجمعات الفلسطينية في منطقة العزل الشرقية بسبب وقوع معظمها في مناطق يمنع البناء فيها الا بتصريح صادر عن الادارة المدنية الاسرائيلية. كما استنزفت اسرائيل المصادر الطبيعية الموجودة فيها كالأراضي الزراعية و مصادر المياه الطبيعية (الابار والينابيع) و تحويلها لصالح المستوطنات الاسرائيلية المجاورة من خلال بناء الابار الارتوازية و ذلك لإجبار الفلسطينيين على الرحيل.

وفي محافظة نابلس, تم استهداف العديد من التجمعات الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية بذريعة البناء الغير مرخص منها خربة الطويل في بلدة عقربا, وقرية دوما وخربة تل الخشبة وفروش بيت دجن والرجمان والعقربانية وبيت فوريك. وتتعرض هذه التجمعات وبشكل دائم لبطش الاحتلال يتهدها خطر الطرد والتشريد لوقوعها في المناطق المصنفة "ج" التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة.

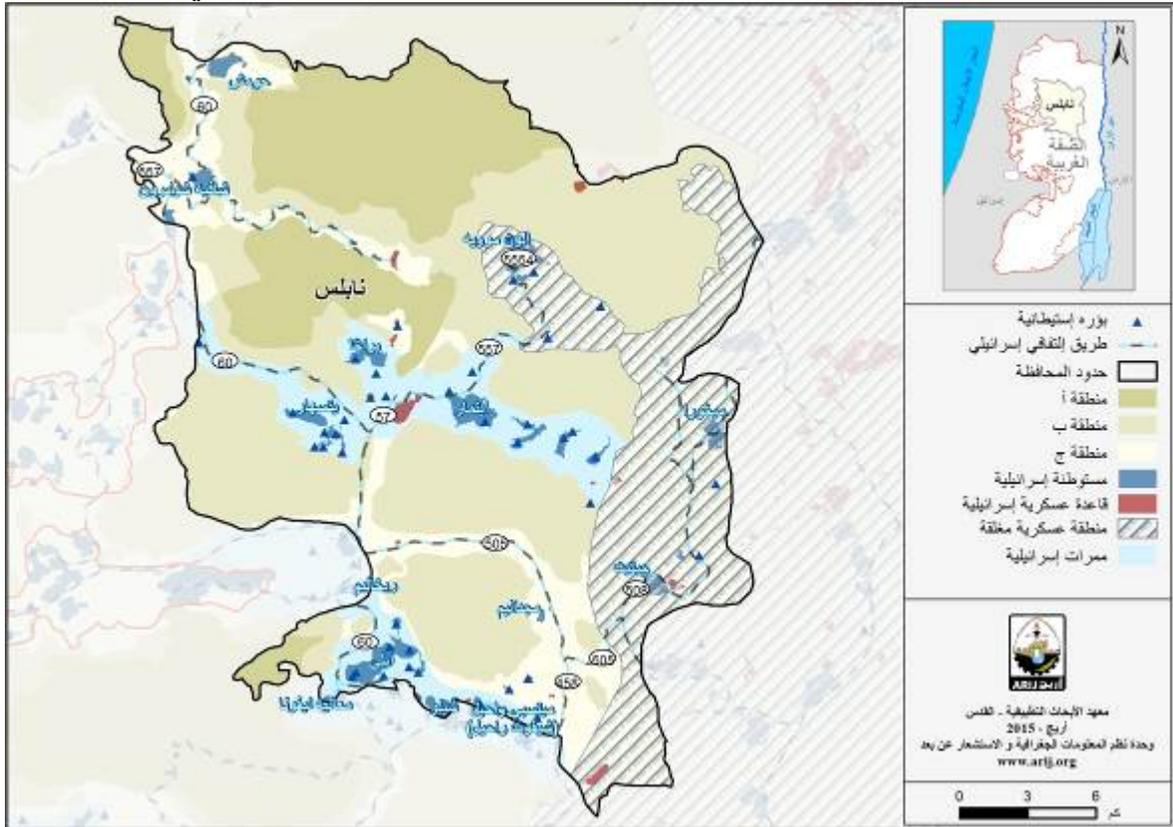
تستخدم اسرائيل نفوذها لنهب ومصادرة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية من أجل تنفيذ مخططاتها الرئيسية المتمثل في السيطرة على منطقة العزل الشرقية. وعلاوة على ذلك، تدرك إسرائيل أهمية تلك المنطقة لأنها، من جهة، تشكل الدرع الدفاعي لحدودها المستقبلية من الجانب الأردني، ومن ناحية أخرى، فإنها تفرض حقائق طويلة الامد على الأرض الفلسطينية ليكون الانسحاب منها في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين شبه مستحيل. ولهذا السبب، تعمل إسرائيل في أسلوب منهجي ومنظم للسيطرة الكاملة على المنطقة من خلال بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها، وإقامة البؤر الاستيطانية وإقامة القواعد العسكرية لجيشها. وبذلك، تضمن اسرائيل أن هذه المنطقة ستبقى تحت سيطرتها أطول فترة ممكنة.

## 1.7 "الممرات الاستيطانية الاسرائيلية" في محافظة نابلس

يبدو ان المخططات الاسرائيلية لا تتوقف عند انتزاع 13% من مساحة الضفة الغربية على طول الاجزاء الغربية منها من خلال بناء جدار العزل العنصري، وعزل 29 ٪ (1664 كم مربع) من الجهة الشرقية للضفة الغربية (منطقة غور الاردن)، بل تتغلغل اكثر في المنطقة المتبقية من الضفة الغربية لتخلق تواصل جغرافي بين هاتين المنطقتين من خلال ممرات استيطانية في نفس الوقت تحويل الضفة الغربية الى ثلاث معازل غير متصلة جغرافيا وهي المعزل الشمالي (يشمل المحافظات الفلسطينية الاربعة جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية)، والمعزل الوسط (يشمل محافظتي رام الله وأريحا) والمعزل الجنوبي (يشمل محافظات بيت لحم والخليل). أما القدس الشرقية ، فان المخططات الإسرائيلية لم تدرجها في أي المعازل السابق ذكرها اذ تتعامل معها إسرائيل على انفراد لأسباب إقليمية و سياسية. وتحتل هذه الممرات الاستيطانية ما مساحته 156.9 كم مربعاً، 26% من مساحة محافظة نابلس الاجمالية.

كما ان المستوطنات الإسرائيلية المتواجدة في منطقة الممرات الاسرائيلية هي تلك المستوطنات التي تعتزم اسرائيل الابقاء عليها لتقويض أي اتفاق للسلام مع الفلسطينيين. حتى و ان كان لإسرائيل نية بإخلاء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، إلا أنها لن تشمل المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في الممرات الاسرائيلية حيث أن هذه الممرات تتيح لإسرائيل الفرصة للحفاظ على الوصول إلى منطقة غور الأردن حيث المستوطنات الإسرائيلية ال 38 (السكان +13,000) من جهة, واحكام السيطرة على حدودها مع الاردن المعترف بها دوليا ضد أي سيناريو تسلل او هجوم من جهة اخرى. كما سوف يصبح للمستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في منطقة الممرات إمكانية الوصول الآمن والمباشر مع اسرائيل. و الأهم من ذلك, إن وجود المستوطنات و البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في هذه الممرات سوف يبقي المشروع الاستعماري الاسرائيلي على قيد الحياة الامر الذي سوف يعمل على تقويض الطموح الفلسطيني لدولة فلسطينية متصلة جغرافيا, دولة مستقلة خاصة بهم.

وفي محافظة نابلس بالتحديد, ستة مستوطنات من أصل اثنتي عشر مستوطنة تقع ضمن منطقة "الممرات الاستيطانية الاسرائيلية". والمستوطنات هي, براخا وايتمار ويتسهار وشيلو وايلي ومتسبيه راحيل. وتشكل المساحة التي تحتلها هذه المستوطنات ما نسبته 7.6% من المساحة الكلية لمنطقة الممرات الاستيطانية الاسرائيلية ويقطنها ما يزيد عن 10,000 مستوطن اسرائيلي. الخارطة رقم (5)



## 1.8 الحواجز العسكرية والطرق الالتفافية الإسرائيلية في محافظة نابلس

### 1.8.1 الحواجز العسكرية الاسرائيلية (المعوقات) في محافظة نابلس

تعتبر الحواجز العسكرية الاسرائيلية إجراءً موحدًا لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، لم يكن حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول من العام 2000 حتى رفع جيش الاحتلال الإسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقه إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في محاولتهم عبور هذه الحواجز.

علاوة على ذلك، تشهد الحواجز العسكرية وقائع من التنكيل والانتهاكات القاسية التي يمارسها الجنود الإسرائيليون بحق المواطنين الفلسطينيين من جميع شرائح المجتمع، الطلاب و المعلمين و المرضى والعاملين الطبيين والموظفين و التي تنطوي على الضرب والإهانة و تجريد الملابس والحجز لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة أو في الطقس البارد قبل السماح لهم بعبور نقاط التفتيش.

إن تداعيات ممارسات جنود الاحتلال الاسرائيل المتمركزين عند جواجز التفتيش تؤثر سلبيا على المجتمع الفلسطيني، الامر الذي يتسبب بقطع العلاقات الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل حركة الحياة اليومية والهجرة الداخلية. علاوة على ذلك، تجاوزت تصرفات جنود الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية، حيث يمنع جنود الاحتلال الاسرائيلي الاطباء والمرضى في أغلب الاحيان من عبور حواجز التفتيش الاسرائيلية بما في ذلك حالات الطوارئ. و في عديد من المرات يتم نقل المرضى الى المراكز الصحية أو المستشفيات القريبة على الكراسي المتحركة أو الحيوانات (الحمير) بسبب عدم سماح جنود الاحتلال مرور سيارات الاسعاف الامر الذي يتسبب أيضا في وفاة المرضى في كثير من الحالات. كما يقوم الجنود الإسرائيليون المتمركزون عند نقاط التفتيش بفرض قيود زمنية على حركة عبور المواطنين الفلسطينيين على العديد من نقاط التفتيش بحيث يسمح للفلسطينيين بعبور نقاط التفتيش في فترة زمنية معينة في الصباح و المساء الامر الذي يتسبب في الكثير من العناء للفلسطينيين.

ولا تختلف محافظة نابلس عن سائر المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حيث تحيط بالمحافظة جميع أنواع الحواجز الإسرائيلية والعوائق التي تشير الى جميع النماذج المستخدمة من قبل الجيش الإسرائيلي لتقييد حركة الفلسطينيين داخل المحافظة ومن والى المحافظة، والتي تشمل حواجز اسمنتية وسواتر ترابية و نقاط تفتيش وبوابات حديدية، الخ... وبلغ عدد الحواجز الاسرائيلية المقامة في محافظة نابلس منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000 وحتى يومنا هذا، 56 حاجزا. الجدول التالي يبين عدد وأنواع الحواجز العسكرية المختلفة التي وضعها جيش الاحتلال الإسرائيلي لتقييد وحصر حركة ما يزيد عن 388 ألف فلسطيني من سكان محافظة نابلس.

جدول رقم 5: الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة نابلس

عدد الحواجز	نوع الحاجز
3	حاجز دائم
23	ساتر ترابي
8	حاجز اسمنتي
12	بوابة حديدية
10	حاجز طيار
56	المجموع
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس (أريج)، 2018	

## 1.8.2 الطرق الالتفافية الاسرائيلية في محافظة نابلس

بدأ مصطلح 'الطرق الالتفافية' بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو- أيلول 1993 (التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية و اسرائيل) للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض و تلك داخل إسرائيل. منذ ذلك الحين، كثفت اسرائيل من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع و التي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا و قابلة للحياة. و خلال سنوات الاحتلال ال 51، تمكنت اسرائيل من شق ما يزيد عن 820 كيلومتر من الطرق الالتفافية لتسهيل تواصل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، منها 131 كيلومتر (قرابة ال 16% من الطول الكلي للطرق الالتفافية في الضفة الغربية المحتلة) تم اقامتها في محافظة نابلس. و وفقا لاتفاقيات أوسلو، فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق الا أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 30 أيلول من العام 2000، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة 'الدواعي الأمنية'. و الجدير بالذكر أن إقامة الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملت على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال خلق واقع من العوائق في المناطق المخصصة للتنمية.

## 1.9 الاوامر العسكرية الاسرائيلية في محافظة نابلس

لقد حاولت اسرائيل مرارا و تكرار الهروب من مركزها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية مبررة وجودها كقوة ادارية في الأراضي المحتلة. و لهذا السبب، لجأت اسرائيل إلى اصدار الأوامر العسكرية لشرعنه أعمالها العدوانية الاستيطانية متخذة من 'الأغراض العسكرية' ذريعة لانتهاك القوانين الإنسانية الدولية وقرارات مجلس الأمن. و منذ توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، أصدرت اسرائيل الاف الأوامر العسكرية لبناء و توسيع المستوطنات الاسرائيلية و اقامة الطرق الالتفافية و بناء جدار العزل العنصري. وكانت محافظة نابلس من بين أكثر المحافظات تأثرا بالأوامر العسكرية الصادرة للأغراض العسكرية المختلفة، و كثير منها لم تكن متوفرة للعامة من الفلسطينيين. فيما يلي الجدول رقم 6 الذي يبين تفاصيل الاوامر العسكرية الاسرائيلية الصادرة و المتوفرة في محافظة نابلس:-

جدول رقم 6: الاوامر العسكرية الاسرائيلية الصادرة والمتوفرة في محافظة نابلس		
نوع الامر العسكري الاسرائيلي	تفصيل الامر	عدد الاوامر العسكرية
أوامر وقف بناء وعمل	-----	110
مصادرة	منطقة عسكرية مغلقة	17
	اغراض عسكرية (توسيع مستوطنة, شق طريق .. الخ)	16
المجموع		126

قاعدة بيانات الاوامر العسكرية الاسرائيلية – أريج 2018

<http://orders.arij.org>

### 1.10 اعتداءات المستوطنين الاسرائيلية على الاراضي والممتلكات في محافظة نابلس

في الحرب الدائرة على الأراضي الفلسطينية بين المستوطنين الإسرائيليين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من جانب والفلسطينيين من جانب آخر، تقف سلطات الاحتلال وعلى رأسها السلطة القضائية الإسرائيلية لتسهل للمستوطنين عملية استيلائهم على الأراضي الفلسطينية، بهدف إقامة بؤر استيطانية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة فعلياً وبشكل غير شرعي لفرض حقائق وأمر واقع على الأرض يصعب تغييره في حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وكما الأعوام السابقة، فإن اعتداءات المستوطنين التي طالت الفلسطينيين وممتلكاتهم تزايدت بشكل ملحوظ خلال الاخيرة الماضية وأصبحت تشكل خطراً كبيراً على جميع نواحي الحياة. وتجدر الإشارة الى أن اعتداءات المستوطنين تحولت خلال العقد الماضي وعلى وجه الخصوص، من اعتداءات شديدة العنف والعدائية تجاه السكان الفلسطينيين إلى هجمات منظمة بغرض ترويع الفلسطينيين وتعريض حياتهم للخطر. وخلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي الثمانية والأربعين للأراضي الفلسطينية المحتلة، عمل المستوطنون على الاستيلاء، وبشكل غير قانوني واحادي الجانب، على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية المحتلة لتوطين ما يزيد عن 800 ألف مستوطن يقيمون اليوم في 198 مستوطنة و 220 بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

وتبقى هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل مصدر قلق رئيسي وخصوصاً أن معظم الهجمات التي يرتكبها المستوطنين تتم تحت مرأى ومسمع قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي و يتم تجاهلها فيما بعد. وتجدر الإشارة الى ان هجمات المستوطنين المتعمدة قد تصاعدت بشكل غير متوقع على مدى العقد الماضي من حيث العدد والنوع وتميزت بالعنف والعدائية والكراهية للفلسطينيين والعرب، وهدفت بمجملها الى قلب حياة الفلسطينيين رأساً على عقب وتدمير الأراضي الزراعية واقتلاع وحرق الأشجار وتلويث الحقول الزراعية وآبار المياه. وتبين الإحصاءات

الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) أن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة أخذت بالارتفاع، حيث أنه منذ العام 2013، نفذ المستوطنون أكثر من 760 اعتداءً على الفلسطينيين.

وتنوعت انتهاكات المستوطنين بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، إذ استهدفت الأشجار المثمرة (معظمها أشجار الزيتون) والأراضي الزراعية والمفتوحة (أراضي الرعي). واستباح المستوطنين لأنفسهم باقتحام الأماكن الأثرية في الضفة الغربية المحتلة وممارسة شعائرهم الدينية فيها في خرق واضح لحرمة هذه الأماكن. كما شملت اعتداءات المستوطنين اقتحام الأماكن الدينية المسيحية والإسلامية والاعتداء عليها وكتابة الشعارات التحريضية والعنصرية ضد الفلسطينيين (المسيحيين والمسلمين على حد سواء) في محاولة من المستوطنين بث الرعب والخوف في نفوس المواطنين ودفعهم إلى الرحيل. كما شملت انتهاكات المستوطنين أيضاً الاعتداء على المدنيين المواطنين وشمهم وضربهم والاعتداء عليهم بالآلات الحادة والتسبب في أضرارهم. وحدثت معظم هذه الانتهاكات في الأراضي القريبة من مواقع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية.

## 1.11 ملخص

تكشف الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة نابلس خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي نوايا إسرائيل الحقيقية اتجاه عملية السلام مع الفلسطينيين. فبينما تمسك الفلسطينيون بكل فرصة ممكنة لاستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين، لم يدخر الإسرائيليون فرصة واحدة إلا وحاولوا عرقلة كافة الجهود الدولية والدبلوماسية أو حتى الإنسانية المبذولة فيما يتعلق بعملية السلام. وكانت المراوغة ومحاولات التملص من أي التزام هو السمة الغالبة وصفة التمييز الإسرائيلية خلال الجهود الدولية المبذولة لإعادة إحياء عملية السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، لم تهدر إسرائيل أية فرصة إلا وانتقدت جهود السلام و المفاوضات وذلك من خلال الإعلان والموافقة بلا هوادة على وحدات استيطانية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما عملت إسرائيل على استبعاد القدس من المعادلة السياسية الأمر الذي جعل من إمكانية الحل فيما يتعلق بالقدس أكثر صعوبة من أي وقت مضى. غير أن هذا لم يكن هو الشيء الوحيد الذي استخدمته إسرائيل لتقويض عملية السلام، بل استمرت باستهتارها بالمجتمع الدولي وشرعت قوانين في الكنيسة الإسرائيلية صعبت من خلاله على أي حكومة أن تصل إلى حل الدولتين والانسحاب من الضفة الغربية أو تقسيم القدس إلا من خلال أغلبية كبيرة ناهيك عن مواصلة البناء غير القانوني في المستوطنات الإسرائيلية في شتى أنحاء الضفة الغربية. وأكثر من ذلك، واصلت إسرائيل استفزاز الفلسطينيين وصعدت من سياسة هدم المنازل الفلسطينية، واقتلاع الأشجار، ومصادرة الأراضي، واعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم والمواقع الدينية والتي كانت تحدث على مرأى ومسمع قوات الاحتلال الإسرائيلية، مما يعكس النوايا الإسرائيلية تجاه عملية السلام.

إن الإجراءات الإسرائيلية – بما فيها إجراءات الجيش الإسرائيلي وانتهاكات المستوطنين على حد سواء، تعكس بشكل واضح وصريح الموقف الإسرائيلي اتجاه عملية السلام، والذي يهدف إلى تقويض وحتى القضاء على أي فرصة للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة قابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً، خصوصاً عندما تتعامل إسرائيل مع الجهود الدولية لدفع عملية السلام إلى الأمام باستهزاء، ضاربة عرض الحائط كل التزاماتها تجاه العملية السلمية، مستمرة في الوقت ذاته بالتحرك بنفس الوتيرة مع مخططاتها الاستيطانية.

التوسعية والأحادية الجانب، والتي تخدم مصالحها، وفي نفس الوقت، تتناقض والاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، والأهم، مع الجهود الدولية المبذولة والرامية لإحياء عملية السلام ومع كافة القوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وعليه، وبناء على ما تقدم، فإنه قد أصبح واضحاً بأن كل من الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني يعملان بمعايير مختلفة وأفكار متباعدة فيما يتعلق بالأسس الرئيسة التي تقوم عليها عملية السلام، مما يجعل احتمال التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض المتبادل هدفاً بعيد المنال.

وكانت 'اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في العاصمة الأمريكية واشنطن في شهر أيلول من العام 1995 قد حددت المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في انتظار 'مفاوضات الوضع النهائي' التي كانت من المقرر أن تبدأ في شهر أيار من العام 1996 وتنتهي في شهر أيار من العام 1999. وتنص الاتفاقية المؤقتة على أن المرحلة الأولى من إعادة انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية ستكتمل عشية الانتخابات الفلسطينية، وبالتحديد 22 يوماً قبل الانتخابات. المزيد من عمليات إعادة الانتشار من المقرر أن تكتمل في غضون 18 شهراً من تاريخ تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني. خلال هذه الفترة، سيتم تحويل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالأراضي تدريجياً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي (القدس والمستوطنات). وهذا يعني أن 95% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تنتقل للسيطرة الفلسطينية. ولكن على أرض الواقع، هذا لم يحدث. فقد أدى التوقف في المفاوضات والتأخير المتعمد من قبل الحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن إعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه، إلى الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من الأراضي الفلسطينية. وعليه، فقد بلغت مساحة المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية حتى شهر آذار من العام 2000 ما لا يزيد عن 18.2% من مساحة الضفة الغربية وهي المصنفة 'بمناطق أ'، بينما لا تزال 21.8% من المساحة الكلية للضفة الغربية مُصنفة 'بمناطق ب' و60% من الأراضي الفلسطينية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وتشمل مناطق ج والمحميات الطبيعية.